محاضرات مقياس السياسة المقارنة

السداسي الثاني

موجهة لطلبة العلوم السياسية

السنة الثالثة ليسانس

الأستاذ: بعيطيش يوسف

البريد الالكتروني: samiyoussef16@yahoo.com

برنامج المحاضرات

المحور الأول: مراحل تطور السياسة المقارنة وأثر التطورات السياسية والفكرية.

أولا: أثر التطورات السياسية والفكرية في حقل السياسة المقارنة.

أ/التطورات السياسية العامة.

ب/التطورات الفكرية والمنهاجية.

ثانيا : مراحل تطور حقل السياسة المقارنة.

أ. المرحلة التقليدية.

نقد وتقييم.

ب. المرحلة السلوكية.

نقد وتقييم.

ت. تطور السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية.

نقد وتقييم.

المحور الثاني: اقترابات ومداخل السياسة المقارنة.

أولا: اقترابات المدرسة التقليدية.

أ. الاقتراب التاريخي.

ب.الاقتراب القانوني.

ت.الاقتراب المؤسسي.

ثانيا: اقترابات المدرسة السلوكية.

أ. الاقتراب النظمي (النسقي).

ب. الاقتراب الاتصالي.

ت. الاقتراب الوظيفي البنائي.

ثالثا : اقترابات مابعد السلوكية.

أ. الاقتصاد السياسي.

ب. الكوربوراتية.

ت. علاقة الدولة ـ المجتمع.

المحور الثالث : مواضيع مستجدة في السياسة المقارنة.

أ. التنمية السياسية.

ب. التنشئة السياسية.

ت. الحكم الراشد وإشكالية المـأْسَسَة.

ث. الشرعية والمشروعية.

تمهيد:

السياسة المقارنة كان لها تاريخ طويل ومتميز كحقل من حقول علم السياسة. ومن خلال تقديم نظرة عامة وموجزة عن تطور الحقل والتحولات الرئيسية التي شهدها، يمكن فهم التموجات والاختلافات الفكرية السائدة في الحقل حاليا ووضعها في إطارها الصحيح .

فقد عرف حقل السياسة المقارنة جدلا واسعا من خلال المراجعات والدراسات التي تعرضت له بالنقد ، وذلك نظرا لقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع السياسية التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسية ينظرون إلى نطاق دراسات السياسية المقارنة على أنه نطاق قديم قدم دراسة السياسة نفسها ، فالمقارنات النظمية المبكرة للأنظمة السياسية ترجع إلى اهتمامات القدماء الإغريق.

أولا : أثر التطورات السياسية والفكرية على حقل السياسة المقارنة.

يرجع التحول في دراسة وتطور السياسة المقارنة في المقام الأول إلى عدم رضى الدارسين عن حالة الحقل ورغبتهم في تطويره ، وإن لم يكن العامل الوحيد والكافي في حد ذاته لإحداث التحول ، فقد لعبت عوامل أخرى في إحداث هذا التطور [1]، فقد كان لهذه التطورات أثرا عميقا على السياسة المقارنة وعلى المداخل النظرية التي هيمنت على الحقل في كل فترة من فترات تطوره ، أهم هذه التطورات:

أ/ التطورات السياسية العامة[2]:

- الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أهوال وفظائع وتجاوزات كان لها تأثير عميق على كتابات الجيل الأول من علماء السياسة المقارنة أمثال **فريدريك إيرت** *Friedrich.Ebert* و **جان فون نيومان** *J.V.* Neumann و وغيرهم، وقد كان هذا التأثير واضحة في جهودهم لتحليل النظام النازي وتحليل أسباب وجذور الفاشية ، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي.
- من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية ، وتحليل أسباب وجذور الفاشية، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي ، من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية والستالينية تأثيراتها الرئيسية والفعالة على جيل آخر من علماء السياسة المقارنة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الجيل الذي تولى قيادة حركة التجديد الفكري في السياسة المقارنة في الخمسينيات وأوائل الستينيات، والذي أثرت نشاطاته الفكرية على صياغة المداخل والأطر النظرية الجديدة التي ركزت على دراسة البلدان النامية.

---

[1] جابر سعيد عوض ، **النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق**، مطبعة العشري ، القاهرة ، بدون سنة النشر ، ص5.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص20.

- تأثر مفكري جيل الخمسينيات والستينيات بقوة بإطار الحرب الباردة التي برزت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، معظم علماء هذا الجيل أصيبوا بخيبة الأمل اتجاه الاشتراكية الثورية بسبب التصفيات الدموية للنظام الستاليني والاحتلال العسكري السوفييتي لدول أوروبا الشرقية، والمحاولة الشيوعية للسيطرة على السلطة في إيطاليا واليونان، وحصار برلين عام 1948، والثورة الصينية والممارسات الشمولية التي تلتها. وقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الاتحاد السوفييتي هو سبب الحرب الباردة، لعل هذا ما يفسر إلى حد كبير التحيزات السياسية والعرقية والتوجهات المضادة للماركسية التي عكستها أدبيات السياسة المقارنة في تلك المرحلة ، ولعله ليس من المصادفة أن نموذج الدولة الحديثة العصرية، وهو النموذج الذي تصوره ووضعه علماء حقل السياسة المقارنة للدول النامية، كان نموذجا لدولة معتدلة ، أو عادلة اجتماعية، وتعددية، وديمقراطية، ولقد بدا هذا النموذج وكأنه صورة مثالية للمجتمع الأمريكي ذاته*.
- ترمز نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية هامة فقد شهدت تلك الفترة حصول جل الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي من الدول الغربية لتبدأ مرحلة جديدة من نماذج الحكم الذاتي[1]، مما أدى بدوره إلى زيادة مجال ونطاق حقل السياسة المقارنة ، وإلى توفر معامل جديدة لتحليل واختبار الفرضيات التي تطرحها المداخل الفكرية[2].

ب/ التطورات الفكرية والمنهاجية :

إلى جانب التطورات السياسية العامة، كان حقل السياسة المقارنة يشهد تحولات جوهرية أخرى ويعيش وسط تموجات فكرية كبيرة.

- بدأت هذه التموجات عام باجتماع في جامعة الشمال الغربي بمدينة شيكاغو ، لحلقة دراسية حول السياسة المقارنة تابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (Social Science Research Council) والتي انبثقت عنها لجنة السياسة المقارنة .(Committee on Comparative Politics) ولقد ضمت هذه الحلقة الدراسية العديد من علماء السياسة المقارنة الذين كتبوا دراسات نقدية حول التركيز القانوني الرسمي للمدخل التقليدي والذي كان متمحورا حول أوروبا الغربية،ولقد كان لهؤلاء العلماء دور كبير في الثورة الواسعة النطاق التي اجتاحت علم السياسة بصفة عامة والتي دعت إلى التركيز على سلوكيات الجماعات المصلحية، وعملية صنع القرار، والجوانب غير الرسمية للسياسة بدلا من التركيز على الجوانب المؤسسية الرسمية.

---

* بالتالي فإن حقل السياسة المقارنة في تلك الفترة - أو حتى بعدها - لم يكن له مدخل فكري جديد فقط ولكنه كان يسعى أيضا إلى نقل ونشر رسالة سياسية معينة، أي أنه كان هناك برنامج سياسي غير ملموس مرتبطا بدراسة الدول النامية إلى جانب التوجه أو الهدف العلمي البحت.

[1] نادية عبد الفتاح ، رصد وتحليل التطور السياسي الدولي وتأثيره على القضايا البحثية في العلوم السياسية ، **مجلة بحوث** ، العدد السادس ، سبتمبر ، 2015 ، ص122.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي ، **مرجع سابق** ، ص22.

- عَبرَ عدد من المحللين السياسيين عن التطور الذي شهدته العلوم السياسية حيث ذكروا إن العلوم السياسية ونتيجة للتأثر بالتطورات التي تحدث على الساحة الدولية مرت بمسارين الأول منهاجي والأخر إيديولوجي. والأول ظهر في التحول إلى الدراسات الكمية واستخدام الأرقام والإحصاءات، بينما ظهر الآخر في ظهور اتجاهات أربعة اتخذها المنظرون وعلماء السياسية، والتي تمثلت في الاتجاه الماركسي، ومنظرو التبعية، ومنظرو النظام الدولي، وجميعهم استنكروا الفصل بين المعرفة والواقع، حيث جعلوا تطور العلوم السياسية مرتبط بالصراع الاشتراكي ، أما الاتجاه الأخير فيمثله المحافظون والمحافظون الجدد الذين فضلوا فكرة تراجع دور الدولة والاقتصاد السوقي الحر والسياسة الخارجية البعيدة عن القيم الاشتراكية
- وفي نفس الوقت، شهدت أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تطورات فكرية أخرى كان لها تأثيرها القوي في تشكيل الإجماع البارز في حقل السياسة المقارنة ، ففي تلك الفترة بدا **ديفيد إيستون** D.Easton في نشر أعماله العامة حول النظام السياسي التي أعطت زخما جديدة إلى دراسة العمليات السياسية والجوانب غير الرسمية في السياسة، كذلك كان إيستون عاملا رئيسيا في انتشار وزيادة شعبية المدخل النظامي (System Approach) وتحليل المدخلات والمخرجات Input - Output Analysis والتي أصبحت تستعمل بشكل واسع في حقل السياسة المقارنة[1] .
- تعتبر العولمة من أهم وأخطر التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وتعمقت تحدياتها ومخاطرها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والمعرفية ، خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي، وقد انعكس هذا الوضع على القضايا البحثية في العلوم السياسية، فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية ,وسيادة نموذجها استدعت الحاجة البحث عن آليات منهجية جديدة،تملك مقولات تفسيرية قادرة على استيعاب جملة التحولات الجذرية وقادرة على فهم سمات السياسة العالمية في صورتها الجديدة ,ومن ثم فقد بدأ النقاش في الأوساط الأكاديمية متمحوراً حول المرونة المفاهيمية، أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة على الساحة الدولية, وتصميم مقاربات نظرية لتفسير المستجدات والمفاهيم، والحقيقة أن هذا الحوار أشبه بالنقاش الذي دار حول المرونة المنهجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل المحاورة التنظيرية بين المدرستين السلوكية والواقعية[2].
- هيمنة منظور مدرسة التحديث والتنمية السياسية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، والتي تنطلق من الإيمان بأن المجتمعات البشرية تسير في خط متصاعد، يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة منها أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبي أنموذجا معيار يا للمجتمعات الأخرى يجب عليها - إذا أرادت تحقيق التحديث والتنمية - أن تقتفي أثر هذا الأنموذج[3].

---

[1] نفس المرجع ، ص25.

[2] نادية عبد الفتاح ، **مرجع سابق ذكره** ، 135.

[3] نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة:دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ، دار القارئ العربي ، القاهرة ، 1993 ، ص 212.

وتقوم هذه النظريات ، على تدعيم فكرة وجود علم اجتماعي عالمي للتنمية يمكن من خلاله تحليل كل الدول ، ولهذا تم الافتراض، ليس فقط أن منظور التنمية صحيح علميا ، ولكنه كذلك سليم ومقبول سياسيا وأخلاقيا ، ولقد كانت هذه التوليفة من الصحة العلمية، والتطبيق العالمي العام، والقبول السياسي والأخلاقي، هي التي ساهمت في جعل المداخل النظرية لمدرسة التحديث والتنمية السياسية تهيمن على حقل السياسة المقارنة في تلك الفترة .

ومن خلال استعمال التصنيفات والمداخل التي برزت في أدبيات التحديث والتنمية، تحول العديد من علماء السياسة الشبان إلى دراسة المناطق النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولقد كان حتما أن يصاب هؤلاء العلماء الشبان بالإحباط وخيبة الأمل وذلك نظرا لأن المعايير المستعملة لقياس التنمية كانت مشتقة بصفة رئيسية من خبرات وتجارب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

- وفى هذا الإطار ظهر ما يعرف بـ ((الأجندة البحثية)) كأداة جديدة للترويج للنموذج الغربي وقيمه السياسية والاقتصادية والثقافية، ليس هذا وحسب بل كأداة لإخضاع الدول وبسط النفوذ وتحقيق المصالح والأهداف الذاتية، ويلاحظ على هذه الأجندة ، وفق الدراسة التي قام بها **نصر محمد عارف** في كتابه الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة ، حول مجلة السياسة المقارنة Comparative Politics ، وخلُص فيها إلى أن الموضوعات الجديدة التي تم تناولها هي قضايا التحول الديمقراطي ، الإصلاح الهيكلي ، قضايا الأحزاب ، الفساد والضعف السياسي .... وهذه الأجندة البحثية متجهة في اغلبها نحو الاتجاهات الحديثة ، وأن هذا المجال في مرحلة تحول حقيقية كبرى من السلوكية إلى ما بعد السلوكية بكل أبعادها وجوانبها[1].

ويلاحظ على هذه الأجندة البحثية ما يلي[2]:

- ✓ إن الأجندة البحثية انتقلت بوحدات التحليل من المستوى الوحدات التحليلية الكلية للنظام السياسي والمصلحة الوطنية إلى المستوى الجزئي ودراسة موضوعات كالمرأة والطفل والبيئة والإرهاب.
- ✓ إن التمويل الغربي للبحث العلمي كلية قد انصرف تجاه موضوعات هذه الأجندة, ومن ثم انصب الإنتاج الفكري في كافة فروع العلوم السياسية على هذه الموضوعات ,فكل الباحثين وكل الكتابات قد انصرفت إلى تناول هذه القضايا.
- ✓ وقد ساهم ذلك في الترويج لهذه الأجندة ,وفرضها فرضاً على المجتمعات، في إطار فرض النموذج الرأسمالي وتأكيد استمرار يتهووصلاحيته دون غيره.

---

[1] نصر محمد عارف ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق** ، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، 2006، ص42.

[2] نادية عبد الفتاح ، **مرجع سابق ذكره** ، 136.

ثانيا: مراحل تطور حقل السياسة المقارنة.

إن تقسيم مراحل تطور السياسة المقارنة إلى كلاسيكية وتقليدية وسلوكية ليس تقسيما زمنيا تطوريا فحسب، بل هو تقسيم يقوم على أن هناك نماذج معرفية مثلت القاعدة والمنطلق والخلفية والمناخ العلمي لكل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم فإن تطور نظريات السياسة المقارنة مرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة على مستوى ماهية العلم، وعلى مستوى الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، والقائمة على الاعتماد المتبادل أخذا وعطاء، ومن هنا فإن تطور النماذج المعرفية، وظهور نموذج جديد يحل محل القديم، سواء على مستوى المشروع العلمي ككل، أو في أي من العلوم الاجتماعية الأكثر سيقا في الظهور سوف يتسرب إلى باقي الفروع، ومنها السياسة المقارنة.

إن تغير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل الرؤى والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد وإن ظلت تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك يصعب التفرقة على مستوى النماذج المعرفية بين مرحلة وأخرى ، لذلك فإن محاولة التأصيل لتطور نظريات السياسة المقارنة من منطلق ابستمولوجي* يركز على تحليل الكيفية والمصادر التي تشكلت منها هذه النظريات والمصداقية التي تتمتع بها ووضعها في سياق أشبه بالنموذج المعرفي يسمح بالتفرقة بين مرحلة وأخرى.

أ/ المرحلة التقليدية في تطو السياسة المقارنة:

تُعَرَف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، فأصول وجذور العلوم السياسية بما فيها السياسة المقارنة يعود إلى الفلسفة اليونانية ، فم ما من شك في أن الأثينيين قد انغمسوا في المجادلات والمناقشات السياسية خلال القرن الخامس ق. م ، فقد كانت المسائل العامة وتصريف شئون الحكم أهم ما تدور عليه أحاديثهم، فعاشوا في جو من المجادلات والمناظرات الكلامية على نحو يصعب على الرجل الحديث تصورُه*، ومن المقطوع به أن سكان أثينا - بما جُبِلوا عليه من عقلية متشوقة إلى المعرفة لم يتركوا نوعا من المشكلات السياسية ذات الشأن إلا محصوه. والواقع أن الظروف التي أحاطت بهم كانت أكثر ما تكون ملائمة لأنواع خاصة من البحث السياسي، حتى يكاد الإغريقي يكون محمولا على النظر فيما يسمى بالحكم المقارن[1].

---

* معنى **الابستمولوجيا** يرجع الى ارتباطها بعدة أبحاث معرفية تدور حولها ، فالابستمولوجيا ترتبط بنظرية المعرفة كما ترتبط بالمثيودلوجيا وفلسفة العلوم والمنطق ، فهي ترتبط بالمنطق من حيث أنها تدرس شروط المعرفة الصحيحة شأنها في ذلك شأن المنطق ، والابستمولوجيا مرتبطة أيضاً بنظرية المعرفة بمعناها التقليدي من حيث أنها تدرس أمكانية المعرفة ، وحدودها وطبيعتها ولكن لامن زاوية الموقف الخاص بل من زاوية التطور العلمي المستمر ، فللابستمولوجيا هي نظرية علمية في المعرفة تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره ونموه على مر العصور، للمزيد من التفصيل أنظر، محمد عابد الجابري ، **مدخل إلى فلسفة العلوم : العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي** ،ط8، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014، ص18.

* وفي مثال عن استعمال المقارنة في العهد الأثيني والروماني ، يعرض هيرودوت سبعة من الفرس يتناظرون حول مزايا الحكومة الفردية والأرستقراطية والديمقراطية، ونجد معظم حججهم تتبلور في أن الحاكم الفرد أو الملك ميال إلى أن يصبح طاغية مستبدا، في حين تحقق الديمقراطية مساواة الجميع أمام القانون، ولكنها سرعان ما تتحول إلى حكومة الغوغاء.

[1] جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي** ، الجزء الأول ، ترجمة: حسن جلال لعروسي ، دار المعارف ، القاهرة ،1979، ص61.

وقد كانت أكاديمية أفلاطون أول مدرسة فلسفية سياسية ، ولو أن إيزوقراط (Isocrates) الذي عنى بصفة خاصة بتدريس الخطابة وفن الإلقاء قد فتح مدرسة قبل ذلك ببضع سنين ، أما مدرسة أرسطو في اللوقيون (Lyceum) فقد افتتحت بعد ذلك بحوالي خمسين عاما، ثم أنشئت بعد أرسطو بقرابة الثلاثين عاما مدرستان كبيرتان: هما المدرسة الأبيقورية، والمدرسة الرواقية (Stoic).[1]

و اهتم أفلاطون بالنظم السياسية التي سادت عصره ووجدها تنهار الواحدة بعد الأخرى، فحاول أن يضع نظاما لتعاقبها وكيفية الانتقال من نظام الأخر وذلك طبعا وفقا لمنظور يطابق بينهم، لأنه ليس بإمكانه الوصول إلى أفضل نظام إلا إذا قال الشيء بضده، ومن خلال سلسلة من الأوصاف وصل إلى نتيجة مفادها أن أفضل نظام هو النظام الأرستقراطي؛ ويرى أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشك ال أساسية هي: النظام الارستقراطي ، التيموقراطي ، الاوليغاركي، النظام الديمقراطي ، نظام الطغيان[2]

والدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الجاد ترجع لأول واضع الأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، وذلك من خلال مقارنته لمختلف دساتير دولة - المدينة اليونانية، ولقد بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي " هيرو دوت" من معلومات وملاحظاته، وما طوره أستاذه أفلاطون من إطار مفاهيمي يشتمل على مفاهيم الديمقراطية والملكية وباقي الأنظمة.

فقدقام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير الدول اليونانية (المدن اليونانية) لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر،وجعلها مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة ، ويعتبر بذلك ثورة منهجية في علم السياسة والسياسة المقارنة من بعده[3].

ويمكن تحديد الإطار النظري للمقارنة عند أرسطو في الخطوات التالية[4]:

1. تحديد مشكلة البحث ، وهي عنده الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.
2. تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له.
3. تصنيف الحالات طبقا لمعايير عدد الحكام ، وكيفية ممارسة الحكم ، والنبية الطبقية أي توزيع السلطة بين طبقات المجتمع ، وربط العلاقة بين هذه المعايير ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار.

وقد مثَل تحليل أفلاطون أرسطو نموذجا معرفيا للتحليل المقارن ، ظل متبعا حتى عصر النهضة ، ويُشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة ، على الرغم من خلو أفكارهما على أي أثر عملي وتطبيقي لأنهما حصرا الدراسة على دولة المدينة ، لذلك يمكن القول أن تنظيرهما فشل لكن منهجهما صمد.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص79.

[2] بلخضر طيفور ، أبعاد التموجات الابستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص138.

[3] حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 ، ص176

[4] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص189.

إن الانبعاث الحقيقي للدراسات السياسية المقارنة حدث عندما تغير العالم، خاصة عند اكتشاف العالم الجديد في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، وهي فترة احتكت فيها أوروبا بمختلف الأنظمة السياسية وبالأخص الأنظمة الشرقية منها كالصين، بالإضافة إلى الإمبراطوريات المحلية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وفي نفس الوقت نشأت دول حديثة في أوروبا بعد حرب المائة سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس والسابع عشر، وهي الحرب التي أنشأت تقريبا معظم دول أوروبا المعروفة في حدودها الحالية، نتيجة ثقافات سياسية وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى إعادة بعث المنهج العلمي أثناء النهضة وما تلى ذلك من اكتشافات علمية[1].

مع نهاية القرن السابع عشر الميلادي انتقل مركز الثقل في مجال الفلسفة السياسية على وجه الخصوص من إنجلترا إلى فرنسا، التي شهدت حركة ثقافية واسعة عبر منابر المعرفة المتمثلة في الجامعات والأكاديميات العلمية ،ومن خلال العديد من النوادي الثقافية التي يجتمع فيها أصحاب الفكر التقدمي دون النظر إلي الطبقة الاجتماعية المنتمين إليها[2]، والتي برزت عددا من الشخصيات والمفكرين أمثال **فولتير** و دي **مونتسكيو**.

أما عن هذا الأخير أي مونتسكيو * (1689. 1755) ، أرستقراطي النشأة، دارسا للقانون، وممارس ا للمحاماة، متعدد الأسفار والرحلات للاكتشاف والاستعمار. ومن أهم أعماله كتاب "روح القوانين و الخطابات الفلرسية"، التي هي مجموعة خطابات تلقاها من صديقين فارسيين (إيران حاليا) ، بنى عليها رؤيته للشرق، و استخدمها كمصدر معرفي للمقارنة، ولجأ إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة في بحثه تستند في إظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (جو ، محيط جغرافي ، سكان ، طريقة العيش ، الأعراف والتقاليد).[3]

ومن ثم فقد قدم تصنيفا للحكومات على ضوء معايير وعوامل ايكولوجية كالمناخ والتربة والمؤسسات الاجتماعية وطريقة العيش ، والظروف التي تقوم فيها وتنهار بها ، والظروف الخارجية المحيطة بالنظم ، بل يُعد أول المفكرين الذين اهتمو بالنظم غير الأوربية في مقارناته ، وإلى تجاوز نص القوانين إلى روحها ، وعلى أساسها جاء كتابه ((روح القوانين)) ، وأهم نقطة عالجها فيه هي نظريته في أنماط الحكومات وهي ثلاثة الجمهورية والملكية والمستبدة[4].

وقد مثلت دراسات مونتسكيو مصدرا أساسيا للعديد من نظريات السياسة المقارنة في القرن العشرين، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو التي تناولت الأبنية والوظائف[5].

---

[1] بلخضر طيفور ، **المرجع السابق** ، ص142.

[2] جان بيرنجيه وآخرون، **موسوعة تاريخ أوروبا العام**، ترجمة :وجيه البوعيني، ط1 ، ج2، منشورات العويدات ، بيروت، 1995، ص684.

[*] شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو ، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا، ولد مونتسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام 1689 حيث تعلّم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.

[3] حسن محمد شفيق العاني ، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1986، ص29.

[4] نور الدين حاروش ، **تاريخ الفكر السياسي**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص294.

[5] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص191.

وفي كتابيه ((الديمقراطية في أمريكا)) و ((النظام القديم و الثورة الفرنسية)) ، ركز **ألكسيس دي توكفيل** *(1855- 1859) على قضايا معينة أهمها: المساواة وعدم المساواة، والحرية والاستبداد، والاستقرار وعدم الاستقرار واتبع نفس منهجية أرسطو و مونتسكيو في تصنيف النظم السياسية طبقا لمعيارين هما ، وجد الحرية أو عدم وجودها ، و معيار عدد المشاركين في العملية السياسية.

وقد قام توكفيل بدراسة مقارنة لفرنسا والولايات المتحدة، متبع ا استراتيجية التركيز على الاختلافات أكثر من التشابهات، ومعتمدا على[1] :

1. المساواة لحساب الأرستقراطية في مقابل المساواة التامة.
2. الأفكار الثورية في مواجهة البرغماتية.
3. الثورة وزيادة المركزية في مواجهة الاستقرار.

ومن خلال هذه المعايير قام دي توكفيل بإجراء المقارنة على مستويين:

أ. مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان.

ب. مقارنة بين دولتين من خلال دولة ثالثة، فيقارن بين حالة ديمقراطية خالصة و أخرى أرستقراطية خالصة من خلال وحدة ثالثة مختلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الدراسات السياسية المقارنة السابقة كانت إما تحت جناح الدراسات الفلسفية في المراحل الأولى أو كفرع للفلسفة الأخلاقية بعد بداية مرحلة تفكك الفلسفة مع بداية عصر النهضة، ومن بعدها بقيت تلك الدراسات أيضا تسيطر عليها النزعات التاريخية أو الاقتصادية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية تشكل علم مستقل للدراسات السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية للدراسات المقارنة على الرغم من استمرارية نفس نمط المقارنة للدراسات القديمة[2].

وفي ظل التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي عايشتها أوروبا ، والتي اتُفِق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير، والتي تجسدت أهم نتائجها خلال القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية سنة 1789، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي في بريطانيا، و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا، أدت هذه الظروف ، إلى ظهور مجموعة متنوعة من الدراسات السياسية والمفكرين أهمهم **ماكس فيبر** * Max Weber (1864-1920)، حيث بدأ دراسته حول مقارنة الأديان وربطها بمقارنة النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وركز على ضرورة المقارنة عبر التاريخية باعتباره معمل التجربة البشرية.

---

* **ألكسيس دي تو كفيل** Alexis De Tocqueville: مؤرخ، ومنظر سياسي فرنسي تعتبر دراسته في الديمقراطية الأميركية، والثورة الفرنسية من أهم البحوث الاجتماعية في القرن التاسع عشر وأبعدها أثرا. أشهر أعماله: "في الديمقراطية الأميركية" و"النظام القديم والثورة"

[1] نفس المرجع السابق ، ص193.

[2] بلخضر طيفور ، **المرجع السابق** ، ص144.

* **ماكسيميليان كارل إميل فيبر** كان عالمًا ألمانيًا في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

فقد أقام بشكل صلب، مصداقية التفسير المتعدد الأسباب والمتبادل العلاقات بين القانون والاقتصاد في سياق تطور الرأسمالية. وفي الوقت ذاته، فقد أماط اللثام عن استقلالية القانون. وأكد أن القانون ليس مستقلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية[1].

أن التنمية الاقتصادية ورأسمالية الغرب، مثلت ظواهر فريدة تجد تفسيرها في حقب ظروف خاصة، لكن الظروف الاقتصادية والسياسية مختلفة، في الدول السائرة في طريق النمو، فلا يجب الاعتقاد بأن استدخال القانون الحديث بالقوة، سيؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي خلفها في البلدان الغربية.[2]

وقد كان اقتراب **فيبر** في المقارنة انعكاسا لمرحلة انتقالية في العلم والمعرفة العلمية، حيث مثل منطلقا للسلوكية، وكذلك لما بعدها، فقد رفض ماكس فيبر ذلك النوع من الأميريقية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركهايم ، كذلك رفض المقارنات القائمة على التشريعات والقوانين ، وحرص على فهم الظاهرة من خلال إقامة مقارنات فردية ، وقدم ثلاث نماذج للسلطة ، هي البيروقراطية والابوية ، والحكم المقدس أي حكم أباء الكنيسة، ويرى فيبر أن عملية المقارنة بين هذه النماذج يمكن أن تتم من خلال ثلاثة استراتيجيات[3] :

- ✓ مقارنة نموذج مع أخر لتوضيح المفاهيم.
- ✓ مقارنة نموذج أو جزء منه مع حالات متعددة داخل نفس النموذج دو
- ✓ مقارنة مجموعة من الحالات مع حالة واحدة معينة.

---

[1] بوبكر بوخريسة ، **ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، 2015، ص44.

[2] نفس المرجع ، ص49.

[3] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

نقد وتقييم:

لعل المتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته على مسار هذا العلم في هذه المرحلة هو غلبة الدراسات الدستورية البعيدة عن أسلوب التحليل في المعالجة، وبالتالي فلقد ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي والنظم الدستورية، كما اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظريا وقانونية لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرستقراطية والإشتراكية و الفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب ، كما اتجهت دراسات أخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني، أي في حدود ماهو مبين بالوثائق الدستورية، وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي إما لنظام بعينه أو لعدة نظم دون مقارنة بينها.

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسية المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة و الجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية غوص تحليلية، كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية[1].

وقد ظل هذا هو حال علم السياسة والسياسة المقارنة ، حتى منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين،عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية و الإستنباطية يغلب عليها الطابع الفلسفي و كانت تهدف في مجملها إلى وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، وظل هذا الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر أين ظهر عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترابا تها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي المالي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير ،فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقليدية وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة[2].

أ**ملروي ماكريدس** Roy Macridis فيرى أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المحرلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية ، وقد قام بتقييم أدبيات الحقل وخلُص إلى النتائج التالية[3]:

- ✓ أنها دراسات غير مقارنة لأنها أغلبها كان في نطاق بلد واحد أو عبارة عن وصف مقارن.
- ✓ أنها دراسات ضيقة النطاق وذات تحيزات إيديولوجية وفكرية معينة متركزة في دول غربية.
- ✓ أنها دراسات ساكنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الدينامية غير الرسمية.
- ✓ أنها دراسات أحادية الطرح لأن اغلب وأهم دراسات الأنظمة السياسية للدول الخارجية تتناول المؤسسات السياسية لنظام واحد في جزئية واحدة.

---

[1] علاء الدين بالنور ، **تأثير التحولات الدولية على حقل السياسة المقارنة ، حالة افريقيا** ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة ، 2009/2008، ص42.

[2] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات ،الأدوات، **مرجع سبق ذكره** ، ص126.

[3] بلخضر طيفور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص156.

رغم الزخم الهائل الذي أعطته أفكار المرحلة التقليدية للعلوم السياسة وللسياسة المقارنة بالأخص إلا أن ذلك لم يشفع لها من النقد والخلو من النقائص ، وقد جمع الأستاذ **نصر محمد عارف** في كتابه ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، أوجه قصورها في التالي[1]:

1. غلبة الطابع الوصفي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق التفاصيل النظام السياسي موضع البحث، سواء أكان وصف المؤسسات الحكومية أو عرض الأسماء و التواريخ والأحداث والوثائق، ومن ثم لم تكن هناك مقارنة.
2. غلبة الطابع المؤسسي القانوني ، حيث يكون فيه الاهتمام فقط بالمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لعمل تلك الاجهزة ، دون مراعات العلاقات البينية بينها.
3. التضييق الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوروبا ، حيث كان التركيز على أربع حكومات في أوروبا ، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا ، بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية لاحقا ، وقُدِمت تبريرات عديدة لهذا التوجه ، منها ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول ذات الأهمية ، ومنها فجوة المعلومات الناتجة عن عدم القدرة على التواصل مع بقية العالم.
4. الاتجاه المحافظ: فقد كانت بؤرة التحليل وهدفه تركز على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغيرها، والاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ، وليس التغير أو الانقلاب، لذلك نظر إلى النظم غير الديمقراطية مثل روسيا بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق، وليست نظما مستقلة في ذاتها.
5. افتقاد الجانب النظري: حيث لم ينصرف الاهتمام إلى بناء النظرية الأمبريقية، أو الوصول إلى تعميمات أمبريقية،فالتنظير كان معظمه معياريا نابعا من أسس القانون الطبيعي والأخلاق و الفلسفة، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته.
6. فقدان الحساسية المنهجية، فقد تشكل الحقل منذ بدايته على أسس المحدودية المنهجية، ولم يكن يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية المقدمة من مفكرين أمثال : **جون ستيوارت ميل، أوجست كونت** أو **هربرت سبنسر**، في تحديد ماهية الدراسة المنهجية المقارنة، بل وحتى هذه الأطروحات كانت قليلا ما تستخدم من قبل علماء السياسة، كذلك فإن تكنيكات جمع واختبار وتصنيف المادة كانت غير متطورة وغير منظمة، حتى أن رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أكد على أن علم السياسة علم ملاحظة وليس علما تجريبيا.

[1] نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص206.

ب/ المرحلة السلوكية* في تطور السياسة المقارنة:

إن أهم السمات الرئيسية للدراسات التقليدية في السياسة المقارنة، أنها لم تكن دراسات مقارنة في جوهرها، فكانت المقارنة مجرد اسم فقط ، وكانت الدراسة جزءا مما يسمى بدراسة الحكومات الأجنبية ، لذلك سميت المرحلة التقليدية بمرحلة « الحكومات المقارنة » ، ففي إطارها جرت معالجة التنظيمات الرسمية لمؤسسات الدولة، والهيئات الحكومية، بطريقة وصفية، تاريخية وقانونية ، إذ تركز الاهتمام بشكل أولي على الوثائق المكتوبة كالدساتير، والقواعد القانونية التي تحدد موقع القوة السياسية، وشكل السلطات وتوزيعها، ووصف طرق ممارسة هذه السلطات، ودراسة الأسس الدستورية، وكيفية تنظيم السلطة[1].

فبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حالة الفشل التي أصابت العديد من الدول الأور وبية، وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية، وإدراك الباحثين لعدم جدوى الاقترابات التقليدية و عدم فعاليتها في فهم الواقع وتفسيره، اتجه العديد من باحثي العلوم الاجتماعية في أوربا إلى الاهتمام بالتوجهات النفسية ، وفي نفس الوقت كان هناك إدراك متزايد، وبصورة سابقة لدى العلماء الأمريكيين لأهمية وضرورة تبنى الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خصوصا من قبل "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" **APSA** ، و اعتُبِر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي، وقد لعب المجلس الدور المحوري بل الدور الأساس في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه[2].

هذه الهيئة أو المجلس المذكور استند إلى فكرتين أساسيتين[3]:

الفكرة أولى : تتعلق بإعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة، فبعد ما كان التركيز منصباً على الجوانب الرسمية للحكومة ومؤسساتها ، كان على السلوكيين الاهتمام بالجوانب غير الرسمية، المتعلقة بسلوك جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والرأي العام، والثقافة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والتي تم النظر إليها على أنها أساس قيام النظام السياسي بوظائفه.

الفكرة الثانية : الحاجة إلى مقترب علمي للنظريات والمناهج، فالسلوكيون وما أبدوه من معارضة حول ما لاحظوه عن ندرة النظريات والتجريب في المرحلة السابقة، كانوا أكثر جدية في الدعوة إلى نظرية التحليل النسقي والاختبار التجريبي.

وقد كان عالم السياسة الأمريكي **تشارلز مريام** Charles Merriam ، واحدا من أهم المندفعين نحو تحويل علم السياسية إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي الناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء

---

* ظهرت المدرسة السلوكية سنة 1912 م في الولايات المتحدة الأميركية، ومن أشهر مؤسسيها جون واطسون John Watson من مرتكزات النظرية التمركز حول مفهوم السلوك من خلال علاقته بعلم النفس، والاعتماد على القياس التجريبي، وعدم الاهتمام بما هو تجريدي غير قابل للملاحظة والقياس..

[1] علاء الدين بالنور ، **مرجع سبق ذكره** ،ص38.

[2] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

[3] علاء الدين بالنور، **نفس المرجع السابق** ، ص40.

الفلاسفة، وقد كان تلامذته وزملاؤه في المجلس من رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولد لاسويل "و"الموند "و "هربرت سيمون "و"ديفيد ترومان".

وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب لتشارلز مريام : بعنوان : «جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي » New Aspects of Politics ، الصادر سنة 1925، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع، كما دعا **مريام** إلى استخدام ادوات جديدة في التحليل السياسي[1].

وفي الفترة السابقة من الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "**هارولد لازويل** Harold Lasswell ، في مؤلفه "Power and Personality" "القو ة والشخصية" محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسة، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لطم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل - همزة الوصل بين السلوكي ين المتقدمين (كبنتلى وماريام) وبين السلوكي ين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لأزويل "بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشان وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلا كمية حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح[2].

وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق لانفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول interdisciplinary ، فقد انفتح دارسو السياسة المقارنة على العلوم الأخرى، حيث فرضت ظروف الحرب على مختلف التخصصات أن تعمل في فريق واحد، فقد مثلت مكاتب الخدمات الإستراتيجية والعسكرية مدارس للخريجين من مختلف التخصصات كالتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأصبح كل واحد من هؤلاء يدرس الظاهرة من منطلق قاعدته المعرفية وخلفيته الأكاديمية، مما أدى إلى إخصاب متبادل لمختلف الحقول ، وانتقال للاقترابات المتطورة من علم النفس والأنثروبولوجيا إلى علم السياسة. من ناحية أخرى تطورت الدراسات عبر الحقول وتزايدت تفاعلاتها من خلال ما عرف بدراسات المناطق area studies ، فمع صعود أهمية الدول غير الأوربية واستقلالها، وبروز العديد من المشكلات المرتبطة بها، مثل التحديث والتنمية والثورة والتغير الاجتماعي، برزت أهمية التركيز على مناطق معينة نظرا للتعدد الثقافي والتاريخي في هذه الدول 146 فأصبح العامل الجغرافي أساسيا في الدراسات السياسة المقارنة[3].

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الرحمن ، **النظرية السياسية المعاصرة : دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2007، ص107.

[2] نفس المرجع، ص108.

[3] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

مقومات الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي:

نشير هنا بداية إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها بالثورة السلوكية "Behavioral Revolution"، فهي ثورة منهجية-من وجهة نظرهم- في التحليل السياسي المعاصر أحدثت فيه تغييرا جذريا في المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي المذهل (الوجه الثاني للثورة السلوكية) في أدوات البحث، وهنا يقول **روبرت دال** عن الاتجاه السلوكي بأنه ليس تيار احتجاج داخل علم السياسة (بمنهجه التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عددا من علماء السياسة في عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويذهب **دال** أيضا إلى أن الاتجاه السلوكي قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه في هذا **ديفيد ترومان** D.Ttuman ، بشأن الاهتمام الظواهر السياسية على أساسٍ من السلوك القابل للملاحظة[1].

وعليه يقدم **ديفيد إيستون** D.Easton ، في كتابه نحو إطار عمل للتحليل السياسى ، تحديدا لمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، نصنفها هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل[2]:

أ/ من حيث المنهج : إن أصحاب الاتجاه السلوكي و إن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وكل ما قدميه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبي من ملاحظة واختبار الفروض ثم الخروج بالنتائج ومن ثم تفسيرها وتحليلها، وعليه فهم يرون أن النتائج لن تكون علمية ، إلا إذا كانت مبنية على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفس الإجراءات والبيانات على مدى فترات زمنية متباينة ، فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشان السلوك السياسي فقط ، بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك، ومن ثم فإن جمع المعلومات البيانات بالطرق الأكثر تقدما تجعلها معلومات علمية موثوقُ بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

ب/ من حيث المادة: إن مادة المعرفة السياسية أو مادة الدراسة ، لدى السلوكيين تتمثل في النشاطات السياسية ، فهم يحللون بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فه م لا يهتمون بتحليل الظواهر السياسية ، وتبعا لذلك فالسلوكيون لا يعنون -مثلا- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أي النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال القرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية .

ج/ من حيث أدوات التحليل: وفي هذا الصدد فغن أصحاب الاتجاه السلوكي لا يقفون في تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية فحسب(مفاهيم ونماذج ونظريات) ، وإنما يتجاوزون ذلك إلى استخدام أدوات تقنية أي استخدام أدوات كمية إحصائية رياضية ، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية ، كوسائل تساعد على تجميع المعلومات ، ومن ثمَ تساهم في التفسير.

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[2] نفس المرجع ، ص120.

نقد وتقييم:

ارتبطت السلوكية بالطور الأخير من الحداثة، فهي وإن كانت قد نشأت على مقولات الحداثة وأسسها المعرفية ومثلت طورا من أطوارها، إلا أنها كانت الطور الذي دفع الحداثة إلى التأسيس، فقد مثلت السلوكية تجلي الجوهر الكامن في الحداثة، سواء في السعي نحو العالمية في العلم والمنهج والنظرية، أو في الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، أو فيما أُنتِج من نظريات و أفكار جعلت الحداثة قمة التطور البشري ونهاية التاريخ الإنساني وعلى باقي شعوب العالم ومجتمعاته السعي نحو اللحاق بالركب والوصول إلى النموذج الحداثي للمجتمع كما هو في الغرب، فقد كانت السلوكية هي الوجه العلمي المنهجي للمشروع الحداثي، ومن ثم فإن أي نقد أو تجاوز الحداثة يعني بالبداهة هدم أسس السلوكية ومسلماتها الكبرى وفرضياتها[1].

الثورة المعرفية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قد ساعدت في نقل الفكر من الحداثة * إلى ما بعد الحداثة ، ومن السلوكية إلى ما بعدها حيث الانتقال من حالة الإشباع المادي إلى حالة الإشباع المعنوي، الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الزعم بأن مشروع الحداثة قد وصل إلى نهايته وما علينا إلا الانتقال إلى مرحلة جديدة وفكر جديد وهي مرحلة ما بعد الحداثة[2].

وإذا كانت الحداثة في جوهرها الفلسفي الثقافي قد تم نقدها وتجاوزها إلى ما بعد الحداثة، فإن السلوكية التي هي البعد العلمي المنهجي للحداثة في طورها الأخير قد تم أيضا نقدها وتجاوزها إلى ما بعد السلوكية ، ويمكن إجمال أهم أسباب تجاوز السلوكية إلى ما بعدها في الآتي:

1. على الرغم من أن المرحلة السلوكية جاءت لتخرج حقل السياسة المقارنة و علم السياسة بصفة عامة من محدودية بؤرة التركيز وضيق المجال والأفق البحثي، إلا أن ها أدت إلى إيجاد منظور ضيق جديد ، فالمنظور التنموي developmentalism – وهو النموذج المسيطر في المرحلة السلوكية – أُتُصِف بأنه غير محدد أو منضبط، ويسوده قدر ملحوظ من الغموض وضع ف الصياغة النظرية جعل نظريات السياسة المقارنة على الرغم من أنها قد استطاعت الخروج من إطار التركيز على الدول الغربية، إلا أنها رسخت مركزية ومعيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث، حيث ظلت هذه النظريات في إطار الثنائيات.
2. إن الدراسة العلمية ذات المنهج الكمي الحسابي، أبعدت السلوكيين عن المشاكل السياسية الرئيسية فباعتماد المنهج السلوكي على الأرقام والرموز في تغطية الظواهر السياسية دفعتهم في متاهات إمبريقية، وأبعدهم عن التحليل الواقعي، وبالتالي التوصل لإدراك المشاكل السياسية في المجتمع ،

---

[1] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص295.

* وفق التفسير السوسيولوجي نجد **الحداثة** تعني أنها تدور حول إمكانات واتجاه الحياة الاجتماعية البشرية ونجد جذورها في التنوير وتتأسس على الإيمان بالتفكير العقلاني، ويشير عالِم الاجتماع **ستيفن سيدمان** *Steven Seidman* إلى أن ثقافة التنوير هي مركز الحداثة الغربية، والتنوير هو مرحلة في الفكر الأوروبي تميزت بالتأكيد على الخبرة والعقل الإنساني وعلى عدم الثقة بالدين وبسلطة التقاليد، كما تميزت بالنشأة التدريجية للمثل التي تبنتها المجتمعات الليبرالية والعلمانية والديمقراطية .

[2] جهاد عودة ، **معضلة الحداثة من منظور مقارن** ، ط1، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،2015، ص251.

وهناك أربعة حجج يقدمها الفريق من علماء السياسة الذين لا يؤمنون بخضوع السلوك لمبدأ السببية، أو إمكانية الدراسة العلمية للسلوك وهي[1] :

أ. أن السلوك فردي، ولذلك فليس هناك مجال لاستخلاص قوانين أو مبادئ عامة للسلوك، وبالتالي إسقاط إمكانية التنبؤ.

ب. حتى إذا هناك نظام سيبي تخضع له الظاهرة السلوكية، فإن هذا النظام على درجة من التعقيد بحيث يستحيل اكتشافه أو وصفه وتحليله.

ت. في الظواهر الطبيعية تتحدد الظاهرة بمقدمات سببية سابقة لها، ولكن في السلوك البشري يوجهه أغراض و أهداف مستقبلة، وعلى هذا فالذي يحدد السلوك السياسي في البيئة المحيطة.

ث. إذا كان السلوك السياسي يخضع لمبدأ السببية وبإمكانية التنبؤ به، فإنه من العبث جعله تحت الاختبار الإمبريقي، لأن خيارات السلوك هذا صفرية ومعلومة.

وقد انتقد "شتراوس Leo Strauss "بشدة السلوكيين ويعتبر من أعنف النقاد للمنهج العلمي السلوكي حيث يقول بأن هذا المنهج ينظر إلى البشر كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور، وبدلا من فهم الأنشطة السياسية فإنه يعالجها دون أصلها كظواهر سياسية، ويؤكد شتراوس بأن السلوكيون يدعون فقط الحياد القيمي وهم فعلا ملتزمون بأحكام قيمية ضمنية؛ ، بمعنى أنهم قد ابتعدوا كثيرا عن دراسة السياسة كما هي في الواقع، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور السلوكية شيئا فشيئا[2].

3. إشكالية التحيز الأيديولوجي ، ففي نظريتي النظم والبنائية الوظيفية، اللتين انبثقت صياغتهما الأساسية عن لجنة السياسة المقارنة، حيث احتوت أدبياتهما على تحيز ليبرالي تعددي يدعو للحفاظ على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي الذي وصف بأنه متحيز أيديولوجيا ، ومتمركز عرقيا ، واقل عالمية في قابليته التطبيق، ويسعى للإقناع بمثالية النظام السياسي الأمريكي، ويتجاهل تماما ظواهر الطبقة والصراع الطبقي، وتأثير السوق الدولي، وقوى الاقتصاد السياسي، والتبعية الدولية، ويقدم أساطير، وأنماطة جامدة حول الدول النامية[3].

4. فشل التحليل السلوكي المقارن في ترسيخ فكرة عالمية المفاهيم السلوكية ، حيث بدأ منذ أواخر السبعينات يظهر وبوضوح فشل نموذج الدولة الغربية في أفريقيا وأسيا، عندما بدأ يزداد الشك حول بعض الأفكار العالمية التي تعد أساسية بالنسبة العلماء السياسة، مثل مفاهيم الدولة، الأمة ، الحكومة التمثيلية المجتمع المدني، ... إلخ ، وقد أدى هذا إلى دحض وبطلان الطبيعة العالمية لأي منظومة مفاهيمية، وبالتالي حتمية العودة نحو الاقترابات الفردية.

---

[1] بلخضر طيفور ، في ، محمد عماد الدين اسماعيل ، **المنهج العلمي في تفسير السلوك** ، ط4 ، دار القلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1989، ص197.

[2] نفس المرجع السابق، ص 181.

[3] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص300.

ج/ تطور السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد* السلوكية:

على الرغم من الانتقادات التي وُجِهت للسلوكية ونظرياتها التحديثية ونموذجها التنموي، إلا أنها ظلت النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية طوال الخمسينات وأوائل الستينات، حيث بدأت تبرز نقاط ضعفها مثل فشلها في توسيع نتائج التجربة الحيوانية إلى عالم السلوك الإنساني، وتحقيق علمية العلوم الاجتماعية بالصورة التي تجعلها مثل العلوم البيولوجية وعلى الرغم من تعدد أوجه الفشل التي واجهتها السلوكية، إلا أن التحول عنها إلى ما بعد السلوكية لم يكن تلقائيا، لأنه وكما أكد فلاسفة العلم أمثال **توماس كوهن** T.Kuhn و **إمري لاكا توس** E.Lakatos أن النموذج المعرفي في العلم نادرا ما يصبح عديم الاستعمال يسبب الفشل في تقديم نتائج معينة، ولكن يتم التخلي عنه فقط عندما تبدأ منظومة مفاهيمية جديدة للوجود والاستعمال، وهو نفس ما حدث للسلوكية، فقد ظهر نقد قوي لها أواخر الخمسينات، يوضح أنها أصبحت غير مناسبة كمنهجية للعلوم الاجتماعية[1].

فبعد الازدهار الذي شهدته السياسة المقارنة في الخمسينات وأوائل الستينات، بدأت تدخل في مرحلة تدهور ومشاكل متتالية، والسبب في ذلك لم يزل ينقصه الوضوح التأم، حيث يرجعه البعض إلى هيمنة وسيطرة رواد الحقل الأوائل، وعدم تجدد أفكارهم، وعدم إفساحهم المجال أمام جهود علمية أو تقاليد فكرية أخرى، ويرجعه آخرون إلى ثورة الاحباطات المتزايدة التي أصابت العاملين في الحقل والمتعاملين معه، بسبب ع دم تحقق التوقعات والطموحات الكبرى للحقل، مثل الوصول إلى نظرية عامة أو القدرة على التنبؤ... الخ،

من هنا فإن إخفاق السلوكيين في الوصول إلى دراسة أكثر دقة وأكثر علمية ل لتحليل السياسي المقارن ، وإخفاقهم في التصدي لمشكلات مجتمعهم قد مهد لاتجاه ما بعد السلوكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكارا لما حققه الاتجاه السلوكي ، بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية.

---

* المقطع "**ما بعد**"، استُخْدِم لأول الأمر في الطبيعة ويعود استخدامه إلى أحد أتباع "أرسطو"، والذي وجد ضمن مؤلفاته مجموعة مقالات له تشتمل على ثلاثة مباحث كبرى وهي مبادئ المعرفة والأمور العامة للوجود والألوهية رأس الوجود وهي مباحث تقع بعد علم الطبيعة، فأطلق عليها ما بعد الطبيعة..

كما استخدم هذا المقطع " **ما بعد** " في العصر الحديث في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية باعتبار أن مصطلح ما بعد الحرب كان على كل الألسنة وفي كل الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومن هنا تمت استعارته إلى مجال الثقافة

لذلك يمكن القول بأن إضافة مقطع ما بعد إلى مفهوم السلوكية قد يفيد الترتيب الزمني كأن تقول ما بعد الحداثة أو ما بعد الكلاسيكية أي بداية مرحلة زمنية جديدة، وكذلك تفيد الترتيب المكاني بمعنى وضعية شيء يأتي كانيا بعد شيء آخر، ويرى البعض أن اللازمة ما بعد "لا تتوقف عند العلاقة الزمنية بل تشير إلى ترك الإطار السابق عليها والانفصال عنه ، ومعنى ذلك أن إضافة المقطع ما بعد إلى مصطلح السلوكية قد يشير إلى الاستمرارية مع السلوكية ولكنها ليست استمرارية تواصلية – بمعنى أن ما بعد السلوكية استكمال المشروع السلوكية – بقدر كونها استمرارية من أجل القطيعة، فالاستمرارية مع السلوكية هنا ضرورة نابعة من أن فهم ما بعد الشيء يستوجب معه منطقيا فهم الشيء نفسه لتحديد موقف معين اتجاهه.

[1] المرجع السابق ، ص296.

يطرح **ديفيد ايستون** David Easton - الذي تحول عن إطاره الفكري السلوكي وطالب بإحداث ثورة جديدة - سبعة ملامح رئيس يةٍ لما بعد السلوكية أطلق عليها مسمى العقيدة الملا ئم ة أو خلاصة التصور الأساسي، ويمكن إيجاز هذه الملامح على النحو التالي:

1. **أولوية الجوهر والمضمون على التقنية في البحث السياسي المقارن**، فقد يكون من المفيد استخدام أدوات متطورة للبحث والتحقق، إلا أن الأكثر أهمية هو الغاية التي من أجلها تم استخدام هذه الأدوات، وعليه إذا لم يكن البحث العلمي ملائمة ومفيدة في التعامل مع قضايا وإشكالات اجتماعية قائمة، يصبح لا جدوى ترجي من ورائه ، يعني ذلك أن الشعار الذي طرحه السلوكيون والذي يقضي بأنه من الأفضل أن تكون على خطأ بدلا من أن تكون غامضا، واجهته (ما بعد السلوكية) بشعار مضاد، يرى بأنه من الأفضل أن تكون غامضا بدلا من أن تكون غير وثيق الصلة بالموضوع[1].
2. **التركيز على التغير الاجتماعي في علم السياسة المعاصر**، وذلك بدلا من المحافظة على الوضع القائم. لأن السلوكيين حصروا أنفسهم في وصف الوقائع وتحليلها، بدلا من بذل الجهد الملائم لفهم السياق الاجتماعي الأعم لهذه الوقائع، وهو الأمر الذي جعل البعض يص ف السلوكية بأنها إيديولوجية محافظة من ناحية الاجتماعية[2].
3. **التركيز على الواقع السياسي المعاش** ، لأن علم السياسة السلوكي قد انفصل عن الوقائع والحقائق السياسية. ومن ثم كان مطلوبا من ما بعد السلوكية التخلي عن العلم البحت والاتجاه إلى العلم النفعي، أي تطويع الحقائق التي ينتهي إليها العلم لخدمة المجتمع بما يؤدي ذلك لمواجهة مشاكل المجتمع وخلق واقع سياسي و اجتماعي أفضل.
4. **إعادة الاعتبار إلى الجانب القيمي والأخلاقي** ، لقد أنكر التحليلي السلوكي دور القيم، بيد أن القيم تمثل القوة الدافعة للمعرفة، وتم ارس دورا محوريا في علم السياسية، ولا نستطيع بدعوى العلمية أن نعزلها عن عملية التحليل السياسي. فإذا أريد توجيه المعرفة وجهة ص حيحة، أصبح من المتعين علينا أن نعيد الاعتبار للبعد القيمي في علم السياسة.
5. **تذكير الجماعة العلمية بدورها الإيجابي في المجتمع** ، إذ يقع عل ىهؤلاء مهمة حماية القيم الحضارية للبشرية وصونها، ولا يستطيع العالم التذرع بدعاوى التجرد والموضوعية أن يعيشوا بمعزل عن المشكلات الاجتماعية الواقعية، وإلا أصبحوا مجرد مجموعة من الفنيين أو الحرفيين في المجتمع.
6. **الربط بين الفكر والحركة في علم السياسة** ، فإذا انغمس علماء السياسة في المشكلات الاجتماعية فإنهم لا يستطيعون الابتعاد عن إطار الحركة والممارسة السياسية، فالمعرفة لابد أن يتم توظيفها والعمل بها، يعني ذلك أن ما بعد السلوكية ترفض النزعة التأملية للعلم ويؤكد على المزاوجة بين الالتزام والحركة في علم السياسة.

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ، التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة ، نحو نظام معرفي إسلامي ، حلقة دراسيةٍ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص407.

[2] أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص161.

7. إشراك المهنيين والمؤسسات الأكاديمية في العملية السياسية، إن الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمارسه علماء الساسة في المجتمع، وكذا بالربط بين الفكر والحركة، يعني أنه لا مفر من الاعتراف بعملية تسييس هذا الحقل المعرفي من خلال كافة المؤسسات المهنية والجامعات.

وانطلاقا مما سبق فإن اتجاه ما بعد السلوكي قد ارتكز على أن المعرفة لا يمكن عزلها عن مشاكل المجتمع من ناحية، ولا يمكن عزلها عن القيم التي من وراء النشاطات السياسية من ناحية أخرى، ومن ثم فالبحث العلمي الجاد هو الذي يرتبط بمشكلات المجتمع العاجلة وتقديم حلول لها، وأن يكون هذا البحث ذا هدف محدد مرتبط بقيم مجتمعه مع الأخذ في الاعتبار الإسهام بجهد في إعادة تشكيل المجتمع في الاتجاه الذي يخدم الأهداف المطلوبة[1]، بالتالي تطويع علم السياسة لخدمة المجتمع.

وبذلك كانت ما بعد السلوكية ردة فعل الاتجاهات السلوكية، ولكنها لم تكن ذات اتجاه واحد، بل تعددت داخلها الاتجاهات والاجتهادات التي تحاول أن توجه حقل السياسة المقارنة، والتي يمكن إجمالها في الآتي[2]:

- ✓ **التعاون والتواصل بين الحقول المعرفية** : وذلك من خلال الاستفادة من التقدم في مختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية، فدراسة السياسة المقارنة قد تستفيد من التقدم في علوم البيولوجيا مثلا، سواء لإثارة إشكاليات أو تقديم فرضيات قد تساعد في تفسير السلوك الإنساني.
- ✓ **التعاون والتفاهم بين المجتمعات** : حيث أثيرت الدعوة إلى تجاوز الأطر الغربية، والتركيز على تجارب المجتمعات والثقافات الأخرى.
- ✓ **التركيز على مفهوم الدولة** : حيث أعادت ما بعد السلوكية الاعتبار والاهتمام إلى مفهوم الدولة، التي لم يعتبرها السلوكيون مؤسسة مستقلة بل مصفاة أو محولا للمدخلات إلى مخرجات، وقد برز ذلك في كتاب **هنتجتون** عن النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة.

يمكن القول بشكل عام إن مرحلة ما بعد السلوكية في علم السياسة ، والسياسة المقارنة بالذات ، شهدت عودة أطر و اقترابات نظرية كانت موجودة في القرن الماضي ، بيد أن ذلك لا يعني عودة إلى الوراء إلى ما قبل السلوكية، وإنما يعني إعادة الاعتبار والنظر في قضايا وأفكار قديمة النشأة ، لتوظيفها والاستفادة منها في عملية السير نحو المستقبل. إن تجاوز فكرة أو منهج معين لا يعني إلغاءه لقدمه ، فليس كل جديد جيدة، وليس كل قديم عديم الأهمية[3].

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الرحمن ، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، **مرجع سبق ذكره** ، ص127.

[2] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص297.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن ، التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة ، نحو نظام معرفي إسلامي ، حلقة دراسية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص409.

نقد وتقييم

إن أحد الملامح الفارقة لتطور علم السياسة المعاصر في الغرب أنه ارتبط بواقع المجتمعات الغربية وحركتها، وهو ما انعكس يقينا على تحديد موضوعاته وقضاياه ، وكذلك نتائج التناول والرؤى المعرفية المسيطرة عليه والمحددة لوجهته ، ربما يطرح ذلك - ومنذ البداية- قضايا الموضوعية والتمركز حول الذات، والمضمون الأيديولوجي عند متابعة مسيرة تطور علم السياسة والسياسة المقارنة بالذات ، إنه في الوقت نفسه الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب الباردة ، عن انتصار مشروعها الليبرالي على النموذج الماركسي في التطبيق السوفييتي ، هيمن على دراسة علم السياسة الأمريكي منظور الاختيار الرشيد أو نظرية الاختيار العام، وهي محاولة لتطبيق النموذج النيو كلاسيكي المتعلق بمنظومة السوق على الحياة السياسية ، ومن الجلي أن علم السياسة قد تأثر بهذا المنظور بدرجة تعادل تأثر علم الاقتصاد مبدأ (دعه يعمل)، وطبقا لأحد الدارسين فإن حوالي نصف المقالات التي نشرت في كبريات مجلات علم السياسة تظهر اهتماما خاصا **بنظرية الاختيار العام** [*] Public Choice *Theory* .

وبالنسبة للسياسة المقارنة، فإنه على الرغم من أن محاولات الاستعارة من الحقول الأخرى، سواء كانت استعارة البنائية الوظيفية من علم الاجتماع، وقبله من الأنثروبولوجيا، الذي اشتقها من مقولات البيولوجيا، أو نظرية النظم التي تم استعارتها من علم الميكانيكا، أو نظرية السلع الجماعية والفعل الرشيد من الاقتصاد، وقبله من علم النفس، أو نظرية الجماعة والنخبة من علم الاجتماع... إلخ على الرغم من أن عملية الاستعارة هذه قد أدت إلى إثراء الحقل وإغنائه بمنظورات جديدة، أسهمت في تطويره والسير ب ه خطوات نحو الاقتراب من الحقيقة وحسن التعامل معها، إلا أنها في نفس الوقت ساهمت في إفقاد الحقل بؤرة التركيز ومحور الاهتمام ، حيث لاحظ **روى ماكريدس** أن استعارة المفاهيم والمناهج والمشاكل من علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا أو علم النفس بدلا من أن توجد بؤرة ومركزا جديدا للدراسة السياسية المقارنة أدت إلى مزيد من الغبش والغموض والإبهام[1].

يرفض كثير من الدارسين السياسيين مفهوم **توماس كو هين** عن النموذج المعرفي المسيطر ، حيث يرفض بعض منهم فكرة وجود مثل هذا النموذج في علم السياسة ، في حين أن البعض الآخر منهم يرى وجود أكثر من نموذج معرفي واحد، بما يعكس حالة العلم عموما ، في مرحلة ما بعد الحداثة[2].

---

[*] تقول **نظرية الاختيار العام** أن كل اللاعبين السياسيين (political actors) الناخبون ودافعو الضرائب والمرشحون للوظائف العامة، والمشرعون، وموظفو الإدارة العامة والحكومات – يبحثون بنفس مستوى الرجل الاقتصادي عن تعظيم منافعهم الذاتية في السياسة كما يفعلون في السوق الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يقرر **جيمس بكنان** (James Buchanan) وهو أحد رواد هذه المدرسة، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بسبب إدخاله هذه النظرية في التحليل الاقتصادي، أن الأفراد ينتظمون في السوق السياسي بحثا عن مصالحهم الذاتية بنفس الصورة التي تجعلهم يتعاملون في السوق الاقتصادي لتحقيق مصالحهم الذاتية ، للمزيد من الشرح أنظر :أحمد مصطفى الحسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، الأردن ، 2002، ص129.

[1] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص297.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص409.

ليس أدل على تلك الأزمة المعرفية التي واجهها علم السياسة بكافة حقوله من أن مركز الدراسات الدولية بجامعة برنستون قام بعقد حلقة نقاشية خلال عامي 1992 - 1993بعنوان: **دور النظرية في السياسة المقارنة** ، وذلك بغية مناقشة وضع حالة الحقل، وإمكانية التوصل إلى قواسم مشتركة تمثل معالم لنموذج معرفي جديد. فالادعاءات النظرية المتعارضة قد أودت بوحدة السياسة المقارنة، وضربت بتماسكها المعرفي عرض الحائط، لقد أفرزت مرحلة ما بعد السلوكية وجود تيارين رئيسين على طرفي نقيض، **أولهما** يعبر عن تنوع (ما بعد الحداثة) وينطلق من مقولات النسبية الثقافية، ويشكك من ثم في قيمة التفسيرات السببية أو بشكل عام عملية التنظير التقليدية في السياسة المقارنة ، أما التيار **الثاني** فإنه ينطلق من الركائز المنهجية على شاكلة الاستخدام العقلاني والمنطق الاستنباطي والنمذجة المتأثرة بمنظومة الاقتصاد الجزئي ونظرية المباريات ، وهي جميعها مقتربات تساعد على فهم ديناميات الواقع السياسي المعقد[1].

على الرغم من التحولات المعرفية التي شهدها علم الاجتماع الغربي منذ بداية فكر الحداثة ، فإن العقل الغربي لم يتجاوز قط، سواء بوعي أو بغير وعي ، ثوابت ومحددات النظام المعرفي الغربي ، فمن الناحية المعرفية ظلت اتجاهات الحداثة وما بعد الحداثة على تنوعها واختلافها تؤمن بالعقل ومركزية الإنسان. فالعقل الغربي جريدي نزاع للتجريد والترميز الرياضي، كما أنه وضعي يستبعد العامل الديني والخلقي ، ويرى البعض أنه مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات فقد العقل جانبا من سلطاته وهالة القداسة التي أحاطت به دوما ، حتى إنه أصبح مجرد عقل أدائي على حد تعبير **يورغن هابرماس** Jürgen *Habermas*. ، أين تغدو التقنية إيديولوجيا تعكس مشروعاً للسيطرة على الطبيعة وكذا على الواقع الاجتماعي الإنساني ، وهو نفس رأي مدرسة فرانكفورت*، حيث يتوقفون طويلاً عند النتائج السياسية، والاجتماعية، والثقافية المدمرة لتطبيق التقنية، وما أفرزه هذا التطبيق من ظهور لمؤسسات كبرى أصبحت تسيطر على وجود الإنسان الاجتماعي، وقيمه[2].

وفي هذا المعنى يرفض **ميشال فوكو** Michel.Foucault إضفاء طابع علمي من طراز علمية الفيزياء والكيمياء على خطاب العلوم الإنسانية، فهو خطاب يصور العالم الإجتماعي قابلا على نحو شفاف للفهم والترشيد العقلاني من حيث الإمكان، بل ويمكن جعله منسجما مت ناسقا من خلال قرارات إدارية وهندسة اجتماعية وتقنيات مستمدة من تحليل أداتي عقلاني للوقائع الصلبة ولمساراتها الحتمية[3].

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص410.

* إن مصطلح **مدرسة فرانكفورت** –والذي عرف لاحقا بالنظرية النقدية – يمثل تاريخا المؤسسة البحثية التي تأسست في مدينة فرانكفورت بألمانيا في بداية العشرينات، والتي عرفت" بمعهد البحث الاجتماعي "وقد ضمّت مجموعة من المفكرين والباحثين في مختلف الفروع المعرفية، وامتدت زمنا عبر تعاقب أجيال من المفكرين في السير بأطر النظرية قدما، وتحويل مسارات اشتغالها، وتعديل أطروحاتها حتى باتت مرجعا فكريا لعديد من الدراسات والحقول المعرفية المتشعّبة، و قد كانت البداية لحظة صياغة بيانها الأول من قبل **فيليكس فايل** ثم تبعه **كارل غرونبيرغ** ، وعرف المعهد بعدها تحولا جذريا على يد **ما كس هوركهايمر** ، ومجموعة من المنظرين أبرزهم **ثيودور أدرنو** و**هربرت ماركيوز** ، **يورغن هابرماس** ، ويركز هذا المشروع على إيجاد بدائل فكرية ومنهجية تتوغل في الواقع الاجتماعي والسياس ي والثقافي، عبر تعددية في طرق التحليل وانفتاح على المشارب الفكرية.

[2] رشيد الحاج صالح ، العلم وأزمة المجتمع الغربي المعاصر: هابرماس نموذجا ، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 30، العدد3و3 ، 2014 ، ص468.

[3] بلخضر طيفور ، أبعاد التموجات الابستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

إن علم السياسة والسياسة المقارنة بالخصوص ، لم يستطع أن يتخلص من مضمونه الأيديولوجي في مرحلة ما بعد السلوكية ، وليس أدل على ذلك من متابعة التطور الذي شهده حقل التنمية السياسية ، إذ لا يخفى أن هذا الحقل نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، وحمل مفهوم التنمية منذ البداية ، بدلالة أيديولوجية، حيث استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث، ليس بمستغرب إذن أن ينظر إلى التنمية السياسية يوصفها مشروع ا لمناهضة الشيوعية، وموالي ا لأمريكا، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي ، وعلى الرغم من الأزمة المعرفية التي عانت منها دراسة التنمية السياسية منذ أواخر الستينيات، فإن القراءة الواعية لأدبيات التنمية تفضح بجلاء عن وجود التزام أيديولوجي تعبر عنه منظومة القيم المحورية التي تنطوي عليها نظرية التنمية السياسية تجاه الرأسمالية[1].

إذن فللنظام المعرفي الغربي منذ الحركة السلوكية إلى ما بعدها ، يقوم على مبدأ العولمة الغربية ، أي أن العالمية تدور حول مركزية غربية واضحة تقوم على قيم العلمية والفردية والحرية وحقوق الإنسان ، ومن ثم فإن القول بأن ما بعد الحداثة دفعت بعلم السياسة ليتخلص من التزامه بمفهوم النظرية الكبرى، وأن يأخذ بعين الاعتبار مسألة الخصوصية الثقافية قول مردود عليه ، وفي هذه المرحلة من تطور علم السياسة والسياسة المقارنة يمكن ان نلاحظ تأثير متغيرين أساسيين هامين[2]:

أولهما: ما أطلق عليه **بوكنهام** إيديولوجيا الغربية الأمريكية .

ثانيهما: ما أطلق عليه **بودهايمر** أيديولوجيا النزعة التنموية.

تلك هي الخريطة النظرية لتطور حقل السياسة المقارنة بكل أبعاده ، سواء ما تم طرحه من أطر نظرية أو محاولات نقد و تقييم لحالة الحقل في صيرورته التاريخية ، وما حققه من نجاحات وإخفاقات لا يمكن النظر إليها إلا على أنها الحالة الطبيعية لأي علم من العلوم، فلابد أن تكون هناك دائما حاجة تسد ثغرات معينة أو معالجة إشكالات أو الإجابة على أسئلة كبرى أو التغلب على مواطن قصور معينة، ومن ثم يتطور العلم ويتقدم، ويصبح هناك مبرر ومشروعية للبحث في موضوعاته وإعمال العقل في أسسه وقضاياه الكلية، وإذا حدث وتم الوصول إلى إجابات عن كل الأسئلة وحل لكل الإشكالات والمعضلات فتلك نهاية العلم وبداية الأيديولوجية[3].

بمعنى أن تقدم المعارف لا يحدث إلا في ظل وجود أزمات ضمن حقل معرفي ما، يتم العمل ع لى حلها، ومتى تم تجاوزها فقد تم التأسيس لنموذج معرفي جديد ، إذ يرتبط تطور العلم عموما وانتقاله من مرحلة إلى أخرى بظهور نموذج معرفي جديد ، يحدث ثورة من خلال ما يقدمه من حلول لمشكلات ومعضلات علمية لم يتمكن النموذج القديم من حلها والتعامل معها ، وعلى حد تعبير **توماس كوهين** أن العلم والمعرفة تحدث نتيجة ثورات علمية.

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص417.

[2] ـــــــــــــــــ علم السياسة وازمة ما بعد الحداثة : نحو بديل حضاري ، **ثقافتنا للدراسات والبحوث** ، المجلد 6، العدد 23 ، 2010، ص143.

[3] نصر محمد عارف ، **مرجع سبق ذكره**، ص347.